Best Investigative Article

"تزوير الموت" في السجون العسكرية السورية.. القتل مرتين

علي الإبراهيم – سوريا
موقع فايس عربية
9 كانون الأول/ديسمبر 2018

خلال لقاء مع مجموعة من أهالي المعتقلين السوريين الذين أعلنت السلطات السورية وفاتهم في السجون والأفرع الأمنية، دخل جانب من العائلات في جدالٍ حول مكان وزمان شريط فيديو مصور حصلنا عليه من المستشفى العسكري في مدينة حمص. يُبين الشريط تَعرُّض أحد المعتقلين للضرب وهو مقيد اليدين والرجلين بسلاسل إلى سرير المستشفى. عرضنا الشريط عليهم، ليقطع الجدل الذي أمتد لأكثر من نصف ساعة صوت رجل يبدو عليه أنه تجاوز السبعين، ضرب الكهل جبهته بكفه ومررها على شعره وهو يقول: "هذا ابن أخي.. لقد قتلوه في المشفى بعد أشهر من اعتقاله."

تم هذا اللقاء خلال عملنا على تحقيق استقصائي طوال أكثر من عام، تقصينا فيه ما يُسمي بـ"قلب آلة الموت السورية" كما اتفق على وصفها معتقلون سابقون، وذويهم، وناجون؛ حيث انتهت داخلها حياة عدد كبير من المعتقلين يقدّر بنحو 13 ألف شخص (وفقًا لأرقام منظمات حقوقية محلية ودولية) من إجمالي 121 ألف معتقل ومختفي قسريًا منذ عام 2011. تقول الحكومة السورية أن أسباب الوفيات طبيعية، فيما يؤكد الناجون وعائلات الضحايا أن الوفاة كانت جراء عمليات التعذيب وظروف الاحتجاز غير الآدمية. خلال عملنا على هذا التقرير حصلنا على عشرات الصور والوثائق والشهادات الحية التي تؤكد وفاة عدد من المعتقلين جراء التعذيب، على الرغم من تسجيل وفياتهم في الأوراق الرسمية للمستشفيات العسكرية والأحوال المدنية، باعتبارها وفيات طبيعية لأسباب مثل توقف القلب والتنفس، والاحتشاء القلبي (نوبة/ ذبحة قلبية)، على غير الحقيقة وفق ما تمكننا من رصده وتوثيقه.

اعتمدنا منهجية استقصاء تستند إلى صور للضحايا تم تسريبها عبر عسكريين سوريين انشقوا عن النظام، وعمدنا إلى البحث عن أصحابها والتحقيق في ملابسات وفاتهم، ورواية النظام السوري حول أسباب الوفاة. تتبعنا حالات 14 شخصًا في 6 مدن سورية مختلفة، للتأكد من وجود نهج متكرر للوفيات، ولتحديد نطاق المسؤولية المباشرة عنها بدءًا من إصدار الأوامر وحتى إخفاء الأدلة. حصلنا على 14 شهادة وفاة صادرة من المستشفيات العسكرية والأحوال الشخصية، يتراوح معدل أعمار أصحابها ما بين 22 – 45 عاماً، جميعهم كانوا معتقلين في سجون النظام السوري. وأجرينا مقابلات مباشرة مع عائلاتهم، بالإضافة إلى مصادر طبية وعسكرية في النظام السوري (سابقة وحالية)، فضلًا عن نشطاء حقوقيين داخل وخارج سوريا، وحصلنا على وثائق وصور ومقاطع فيديو، لن نتمكن من عرض بعضها حرصًا على السلامة الشخصية لمصادرها. استخدمنا آلية للتحقق من صحة الصور ومقاطع الفيديو والمستندات التي حصلنا عليها عبر ثلاثة مصادر مختلفة بالإضافة إلى تقنيات التحقق الرقمي عن طريق مقارنة النقاط المرجعية للمباني والتضاريس، مع صور القمر الصناعي من *Google Earth*، و*DigitalGlobe*، وكذلك من خلال مطابقتها مع الخرائط الجغرافية والعلامات الأرضية.

Best Investigative Article

رحاب العلاوي شابة عشرينية، كانت صورتها الوحيدة المنشورة لامرأة بين مجموعة صور سربها المصور العسكري المنشق عن للنظام السوري والملقب بـ"قيصر" لمتوفين في معتقلات وسجون سورية. كانت صورة رحاب جثة هامدة وممدة على الأرض في مرآب للسيارات تحيط بها عشرات الجثث المشوهة ذات الوجوه الشاحبة والأجساد النحيلة، والتي يصعب التعرف عليها بعد أن غيرت سنين الاعتقال من ملامحها لما تعرضت لها داخل السجون. كانت رحاب أولى الحالات التي عملنا على توثيق ملابسات وفاتها.

ألقي القبض علي رحاب في يوم يوم 17 يناير 2013 من قبل "سرية المداهمات" وهي وحدة خاصة للمداهمة في الشرطة العسكرية، على خلفية اتهامها بـ"خطف وقتل ضابط من قوات النظام السوري." بعد القبض عليها، حاولت عائلتها الحصول على معلومات عن مكان تواجدها عبر معارف شخصية ومسؤولين في الحكومة السورية، ليتلقوا بعد فترة بلاغًا يفيد في وفاتها نتيجة "سكتة قلبية" وفق تقرير طبي حصلنا على صورة ضوئية له، مؤرخ في منتصف العام 2013. لم تتسلم العائلة الجثة، لكنها شاهدت صورًا لرحاب بعد ذلك بستة أشهر، مطلع يناير 2014 ضمن صور مسربة، وعلى جبينها الرقم 2935 لصالح الفرع 215 التابع للمخابرات العامة.

صورة رحاب كانت واحدة من الصور التي سرّبها المصور العسكري "قيصر" في 21 من سبتمبر 2013، تضم أكثر من 53 ألف صورة لجثث معتقلين. كان قيصر مجنداً في قوات النظام السوري ومكلفًا بالتقاط صور في الأماكن التي جرت فيها جرائم مدنية، إلا أنه ومنذ اندلاع الثورة السورية في منتصف مارس 2011، كُلّف بتصوير جثث المدنيين من ضحايا التعذيب. من خلال الصور المُسربة عرفت العائلة أن ابنتهم رحاب باتت رقماً في سجلات الاستخبارات العسكرية بعد أن لقيت مصرعها في ظروف غير معروفة لهم.

تسرد العشرينية هنادي الحسين، وهي معتقلة سابقة عايشت رحاب في المعتقل طيلة 3 أسابيع، تفاصيلاً مغايرة لأسباب وفاتها عن تلك التي تم إخبار العائلة بها، حيث أكدت هنادي "تعرض رحاب للتعذيب عدة مرات في الفرع الأمني وأن سبب وفاتها كان التعذيب." من جانبها حصلت عائلة رحاب على تفاصيل مماثلة لملابسات وفاة ابنتهم من مصادر أخرى، تؤكد تناقص الرواية الرسمية حول سبب الوفاة.

قصة رحاب ليست الوحيدة في السجون السورية، حيث تمكننا من جمع وثائق خاصة بالضحايا الأربعة عشر الذين عملنا على توثيق ملابسة وفاتهم، تتضمن وثائق وشهادات وفاة صادرة عن مستشفيات حكومية عسكرية في سوريا، وتواصلنا مع عائلاتهم وذويهم في عدة محافظات سورية (دمشق وحمص وحلب ودرعا وإدلب ودير الزور). تقول الشهادات التي حصلنا عليها عن طريق عناصر عسكرية وكوادر طبية، بعضها ما يزال يعمل تحت سلطة النظام السوري، أن سبب الوفاة في توقف القلب أو توقف التنفس والجلطة القلبية، لكن الحقيقة مغايرة لطريقة وفاتهم الحقيقية وفق إفادات الأهالي، ومعتقلين سابقين عايشوا الضحايا في السجون، إضافة إلى شهادات أطباء وضباط التقينا بهم في الأردن وتركيا والسويد وألمانيا. كما قمنا بمعاينة صور جثث الضحايا التي سربها قيصر وآخرون وعرضناها على المختصين، الذين أوضحوا أن سبب الوفاة كان التعذيب وظروف الاحتجاز في السجون والأفرع الأمنية السورية. ويُدلل على انتشار عمليات تعذيب وقتل المعتقلين السوريين، تمكن "لجنة العدالة والمساءلة الدولية" التي تضم مجموعة مستقلة من الخبراء القانونيين، من تهريب أكثر من 700 ألف صفحة من أرشيف أجهزة

Best Investigative Article

المخابرات والأمن السورية عن طريق شبكة سرية بداية العام الماضي 2017، جمعت اللجنة من خلالها أدلَّة "دقيقة" توثق انتشار عمليات تعذيب وقتل معتقلين في سجون النظام السوري.

كيف يموت المعتقلون؟

"غالبية الذين قضوا في السجون والمعتقلات السورية في عمر الشباب، وأسباب الموت التي تذكرها شهادات الوفاة والتقارير الطبية عادة لا تؤدي لوفاة الشباب"، هذا ما أكده وزير الصحة في الحكومة السورية المؤقتة فراس الجندي، مضيفًا: "يُصدر النظام ومؤسساته الطبية والأمنية تقاريرًا طبيةً تقول إن سبب الوفاة هو نتيجة لتوقف القلب، أو التنفس، لكن كما هو معروف أن معظم المعتقلين من الشباب، وليس من المعتاد أن يموت شاب بسبب توقف في القلب أو جلطة. ما نعرفه أن المعتقلين يتوفون نتيجة سوء التغذية والإهمال الطبي والتعذيب الشديد الذي يتعرضون له في السجون والأفرع الأمنية."

وحتى نتمكن من الوقوف على السبب الحقيقي لوفيات المعتقلين السابقين، جمعنا شهادات وفاة لمعتقلين قضوا في السجون من داخل أفرع ومستشفيات عسكرية، بشكل حصري، لا يتم إظهار هذه الشهادات للعائلات لكن يتم الاستناد إليها في تحرير إفادة مدنية بالوفاة. كما حصلنا على صور لجثث الضحايا من تسريبات قيصر وعرضناها على طبيبين شرعيين، فضلًا عن التواصل مع أهالي معتقلين ظهرت جثث أبناءهم ضمن التسريبات أو تلقوا وثائقًا رسمية تفيد وفاتهم خلال اعتقالهم، لنتمكن فيما بعد من مطابقة هذه الشهادات مع محتجزين سابقين ومنشقين عن النظام السوري من أطباء وضباط عملوا في هذه الأفرع الأمنية والمشافي والسجون والتي كانت كلها تؤكد أن المعتقلين توفوا نتيجة التعذيب أو ظروف الاحتجاز في السجون أو الأفرع الأمنية.

مئات الصور المسربة عبر المصور العسكري المنشق "قيصر" توثق لعشرات الجثث المكدسة على الأرض، تم التعرف عليها من قبل عائلات المعتقلين عن طريق الوجوه والعلامات للأجساد، بحسب شهادات الأهالي. تتبعنا عشرات الصور والتقينا مع عائلاتهم، ومن بينهم صورة الطبيب أيهم غزول، والذي توفي قيد الاعتقال في التاسع من نوفمبر 2012 بعد مرور أربعة أيام على توقيفه داخل حرم جامعة دمشق.

في العاصمة الألمانية برلين التقينا السيدة مريم الحلاق، والدة الطبيب أيهم، تحدثنا معها عن ملابسات ما حدث مع الطبيب الشاب، فقالت: "أُعتقل ابني من حرم جامعة دمشق في كلية طب الأسنان، حيث كان يشرف على طلبة الصفوف الثالث والرابع بالكلية، خلال تحضيره رسالة الماجستير، وحين خروجه من المدرج مع طلبته تقدم عدة شبان من المنتمين لما يسمى "اتحاد طلبة سوريا" واعتقلوه." تتابع السيدة: "جروه إلى غرفة إدارية في كلية الطب البشري وكبلوا يديه وبدأوا بضربه على بطنه ورأسه واقتلعوا أظافره من قدميه ثم نقلوه إلى جهة غير معلومة." هذه المعلومات أخبرها بها طالب من كلية الآداب كان شاهداً على ما جرى كما تقول مريم: "أكد لنا أن أيهم فقد الوعي فصبوا عليه ماءً مغليًا، ثم جاءت سيارة الأمن التابعة لسرية المداهمة 215 وأخذته."

تختم مريم حديثها:" بقيت حوالي سنة ونصف لا أصدق ما قيل لي، هل هو فعلاً استشهد أم لا؟ أين جثمانه؟ وأين دفن؟ بعدها تمكنت من الحصول على شهادة وفاة مدنية رغم إصدارها من مستشفى تشرين العسكري، توضح أن أيهم توفي نتيجة توقف في القلب والتنفس." زودتنا والدة أيهم بشهادة الوفاة التي تسلمتها، والتي تبين أن الطبيب

Best Investigative Article

الشاب توفي نتيجة "سكتة قلبية" بينما تظهره الصور المسربة من قبل قيصر، الطبيب وهو جثة هامدة تحمل رقم 320 لصالح الفرع 215 وأثار التعذيب واضحة على النصف العلوي من جسده (بعد ذلك توقفت المستشفيات العسكرية عن منح عائلات المتوفين أي وثائق تفيد وفاتهم داخل مقار الاحتجاز أو المستشفيات العسكرية).

الفرع 215 هو جهاز أمني يتبع للمخابرات العسكريّة وهو معروف أيضاً باسم (سرية المداهمة والاقتحام)، ويقع في حي كفر سوسة بالعاصمة دمشق. وأفادت عدة شهادات لناجين من الاعتقال في الفرع 215 بحوادث يومية للموت بسبب التعذيب، تصل في بعض الأحيان إلى 25 حالة وفاة، ما يجعله الفرع رقم واحد في حالات الموت بسبب التعذيب بين جميع الأفرع الأمنية في سوريا. وفي شهادة المصور قيصر التي قدمها أمام الكونجرس الأمريكي قال: "لم أكن قد رأيت أياً من هذا مسبقًا. قبل الثورة، كان رجال النظام يعذبون المعتقلين من أجل الحصول على معلومات، لكنهم اليوم يقومون بذلك من أجل القتل. رأيت آثار شمع، ومرة رأيت علامة دائرية خاصة بالموقد الصغير - أي ذاك الذي يستخدم في صنع الشاي - وقد حرق وجه وشعر أحدهم. كان لدى بعض الأشخاص جروح غائرة، وعيون مقلوعة، وأسنان مكسورة، وآثار ضربات بكابلات كهربائية من تلك التي تستخدم لتشغيل بطاريات السيارات. كانت هناك جروح مليئة بالقيح، كما لو أنها لم تعالج منذ زمن وتعرضت للالتهاب. أحياناً، كانت الأجساد مغطاة بالدماء، لكنها دماء طازجة. كانوا قد توفوا منذ مدة قصيرة."

أكد على ذات التفاصيل الطبيب عبد التواب شحرور، رئيس الأطباء الشرعيين في حلب سابقًا، الذي انشق عن النظام السوري نهاية 2013 والمتواجد حاليًا في ألمانيا. وقال شحرور في إفادته لنا حول الجثث التي كانت ترسل إليه من الأفرع الأمنية والسجون: "كانت جثث المعتقلين تصل إلينا من السجون والأفرع الأمنية وعليها آثار التعذيب، ومنهم من يصل إلينا بعدما تم تصفيته بطلق ناري أو بطعنة سكين، لكن الضباط المتواجدين كانوا يطلبون من الطبيب المناوب كتابة تقرير طبي يُفيد بأن وفاة المعتقل كانت طبيعية مثل (احتشاء عضلة قلبية) أو (توقف قلب وتنفس) وهو مغاير لطريقة الوفاة الحقيقية التي كانت بسبب التعذيب وظروف الاحتجاز أو القتل المباشر."

سَلّم النظام السوري خلال الأسابيع الماضية مئات الوثائق وشهادات وفاة طبية تفيد بأن المعتقلين قضوا نتيجة أسباب طبيعية، وقال مروان العش، أمين سر اللجنة السورية للمعتقلين والمعتقلات - وهي منظمة مستقلة غير حكومية تعمل على توثيق حالات الاعتقال وبيان مصيرهم ودعمهم وأسرهم من ألمانيا حيث يُقيم - "أن النظام السوري سلم أهالي المعتقلين شهادات وفاة طبية تفيد بوفاة المعتقل بـ(سكتة قلبية)، في محاولة لإخفاء طريقة وفاتهم الحقيقة وطمس معالم جريمة القتل الفردية والجماعية التي ينتهجها النظام السوري مع المعتقلين من خلال تعذيبهم وقتلهم في المعتقلات، وذلك بهدف حماية مسؤولي النظام وقياداته العسكرية من أي ملاحقة قانونية محتملة مستقبلًا."

منذ يونيو الماضي بدأت دوائر الشؤون المدنية في المحافظات خارج دمشق بتقييد المعتقلين الذين توفوا في سجون النظام على أنهم موتى في شهادات وفاة رسمية، وطُلب من ذويهم القدوم لتسلم هذه الشهادات. في الغوطة الغربية بمدينة المعضمية (قرب العاصمة دمشق)، تلقت دائرة الشؤون المدنية في 25 من حزيران الماضي، قوائمًا تضم أسماء 165 مدنيًا معتقلًا في سجون النظام، من مجمل 700 معتقل من أبناء المدينة، بنسبة تقترب من ربع إجمالي عدد المعتقلين. وفي مدينة حماة وسط سوريا، تسلمت دائرة الشؤون المدنية مطلع شهر تموز الحالي، قوائم بـ 120

Best Investigative Article

معتقلاً، توفوا في سجون النظام، في حين أرفقت مخابرات النظام بجانب قوائم أسماء الضحايا، عبارة تفيد بأن سبب الوفاة "أزمات قلبية حادة." وفي الحسكة شرقي سوريا، وصلت قوائم إلى دائرة الشؤون المدنية أيضاً تضم أسماء نحو 500 معتقل، ماتوا في سجون العاصمة دمشق، في أعقاب نقلهم إليها. كما تم توثيق أسماء 68 شخصًا تسلم ذويهم وثائقًا تؤكد وفاتهم في سجون النظام من مدينة داريا.

روى لنا أحد المعتقلين السابقين عن تفاصيل عمليات الضرب المرعبة للمعتقلين في السجون والأفرع الأمنية السورية ومن بينها فرع فلسطين والمزة وسجن صيدنايا وغيرها بالقول: "كنا نسمع أصواتًا مرعبة منذ غياب الشمس وحتى الساعة الثانية عشرة ليلاً، كنا نسمع الصراخ والصياح يأتيان من تحتنا لم يكن صوتًا طبيعيًا.. لم يكن عاديًا. يبدو الأمر كما لو أنهم يُسلخون وهم أحياء."

في أحد مخيمات اللجوء التركية وعلى الحدود مع سوريا يعيش ضابط سوري، هرب من عمله في الأفرع الأمنية وبحوزته وثائق وأدلة حول ما نبحث عنه، بعد محاولات واتصالات متتالية وافق الضابط المنشق فهد الحميد، على كشف قوائم بأسماء 131 معتقلاً قتلوا تحت التعذيب في كل من "مستشفى المزة العسكري" أو ما يُعرف بـ "مشفى 601" ومستشفى حرستا، مستشفى تشرين العسكري، ومستشفى المواساة. كانت هذه المستشفيات الموجودة في دمشق تُصدر شهادات وفاة مغايرة لطريقة وفاة المعتقل من خلال تقارير طبية تسلم لأهالي المعتقلين وتفيد بأن المعتقل توفي نتيجة "ألم صدري أو سكتة قلبية" بحسب ما يقول الضابط المنشق. وبعد العودة للتدقيق وقراءة كافة الوثائق الرسمية الموجودة بحوزة الضابط المنشق، اتضح وجود تقارير طبية صادرة من مستشفيات عسكرية موقعة ومختومة من الكادر الطبي، تفيد بأن المعتقلين توفوا داخل المستشفى نتيجة سكتة قلبية دون أي إشارة إلى طريقة الوفاة الحقيقية، وهو مغاير لحال الضحايا وفقاً لصور الجثث وشهادات معتقلين سابقين تؤكد أن هؤلاء قضوا تحت التعذيب وليس بسكتة قلبية.

يكشف تقرير لـ "الشبكة السورية لحقوق الإنسان" أرقاماً حول أعداد المعتقلين والمختفين إضافة للمتوفيين في السجون السورية، حيث وثق تقرير للشبكة مقتل 13.197 من المدنيين في سوريا بسبب التعذيب، منذ مارس 2011 وحتى يونيو 2018. ووفقًا للتقرير فإن من بين الضحايا هناك 167 طفلًا و59 سيدة، في حين لا يزال ما لا يقل عن 121،829 شخصًا قيد الاعتقال التعسفي أو الاختفاء القسري منذ مارس 2011، قرابة 87% منهم لدى النظام، ويُرجح حقوقين أن "يكون مصير الآلاف من الموثقين على أنهم قيد الاعتقال التعسفي أو الاختفاء القسري قد قتلوا تحت التعذيب و في السجون والفروع الأمنية."

من هؤلاء الضحايا، عبد الرحمن كمون، في العقد الرابع من عمره من مدينة داريا بريف دمشق، واعتقل في الحادي والثلاثين من ديسمبر 2012 على حاجز للفرقة الرابعة التي يتولاها ماهر الأسد، شقيق الرئيس السوري قرب مدينة المعضمية. تقول زوجة عبد الرحمن: "زوجي المعتقل انقطعت كل أخباره بشكل كامل في 2012، ثم بدأت الأخبار تتوالى منذ بداية شهر شباط 2014 من معتقلين سابقين أفادوا بوفاته تحت التعذيب في مطار المزة العسكري. وبعد ذلك التاريخ تمكنت والدته من مراجعة مقر الشرطة العسكرية في القابون حيث أخبروها بحدوث الوفاة ولكن دون أي وثائق أو أدلة. ظل الوضع على ما هو عليه حتى أكتوبر 2014 حيث استطعنا الحصول على أغراضه الشخصية،

Best Investigative Article

وورقة موقعة من مستشفى تشرين العسكري، حيث كان محتجزًا في آخر أيامه، تعزي سبب الوفاة إلى توقف القلب والتنفس."

الطبيب محمد زكريا النداف، 52 عامًا، وهو من أبناء مدينة الكسوة بريف دمشق والذي اعتقل مع عائلته بداية العام 2014 بتهمة ممارسة نشاط معارض، وتم الإفراج عن زوجته بعد ستة أشهر من الاعتقال بعد صفقة تبادل مع جندي أسير. بعد عام من اعتقاله يرن هاتف زوجة الطبيب محمد وبصوت منخفض يخبر المتصل السيدة أنه هناك صورة لجثة زوجها المعتقل ظهرت بين الصور المسربة. تظهر الصور آثار وعلامات تعذيب على جثة زكريا، فيما أفادت عائلته إنها تسلمت بلاغ شفهي من مشفى 601 يفيد بوفاته نتيجة "توقف قلب وتنفس."

وفي الجزيرة السورية شرقي سوريا تلقت عائلة لاعب كرة القدم الكابتن محمود العلي، وهو لاعب الجناح الأيمن في منتخب سوريا سابقاً، بلاغًا من السجل المدني في محافظة الحسكة يُفيد بوفاة ابنهم. وأكدت عائلة اللاعب أن ابنها محمود اعتقل في العاصمة دمشق في 8 أكتوبر عام 2014، من قبل فرع أمن الدولة، وتلقوا خبر وفاته من خلال بلاغ شفهي من السجلات المدنية في المدينة. ووثقت الهيئة السورية للرياضة التابعة للمعارضة السورية عدد ضحايا قوات النظام من الرياضيين السوريين بأكثر من 390 رياضيًا منذ انطلاق الثورة في سوريا حتى نهاية نوفمبر 2016. ومن بين هؤلاء ممن قضوا في المعتقلات: بطل سوريا بسباق الدراجات أحمد لحلح، ولاعب كرة السلة في نادي الوحدة وائل وليد كاني، ولاعب كرة السلة في نادي الكرامة والجيش رودين عجك، وبطل الجمهورية في المصارعة مالك خليل الحاج حمد.

الشاب نيراز سعيد، اعتقل من قبل قوات النظام السوري من منزله في أواخر 2015. نيراز هو مصور صحفي في العقد الثالث من عمره، فلسطيني سوري من أبناء مخيم اليرموك، وثّق معاناة أهالي مخيم اليرموك خلال الحصار الذي فُرض عليهم سابقاً. عائلة الشاب قالت لمعد التحقيق إنها تسلمت بلاغاً شفهياً يفيد بوفاة ابنهم نتيجة "سكتة قلبية" ووصفت زوجة الشاب لميس الخطيب وفاة زوجها نيراز بالقول:" قتلوا نيراز. استشهد بمعتقلات النظام السوري، ماقدر إنه احكي أكتر من هيك." وكانت مجموعة العمل من أجل فلسطينيي سوريا، وهي مجموعة مقرها في العاصمة البريطانية لندن وتعمل على توثيق أوضاع لاجئي فلسطيني سوريا، أكدت أن 3،825 فلسطينيًا قتلوا في سجون النظام - بينهم نساء - على مدى سنوات الثورة السورية، وأن هناك نحو 1،680 معتقل محتجز في سجون النظام السوري لليوم، إضافة الى مئات المفقودين.

تتطابق الشهادة التي حصلنا عليها مع إفادات تلقيناها خلال مقابلات أجريت مع عائلات ضحايا التعذيب في معتقلات النظام السوري، والذين شكلوا "رابطة عائلات قيصر" وهي العائلات التي ظهرت صور جثث أولادهم في الصور المسربة بهدف تعريف العالم بما يحدث في معتقلات سوريا وعن الشباب الذين يقضون تحت التعذيب والتجويع والضرب المبرح.

في محاولة للتحقق من صحة الصور تمكننا من الوصول إلى طبيب شرعي كان يخدم في المستشفيات العسكرية بدمشق لأكثر من 14 سنة برتبة ضابط مقدم قبل أن يفر منذ عامين خارج الحدود. رفض الطبيب الحديث معنا مرات عدة خوفاً على سلامته، إلا أنه وبعد محاولات متكررة وبعد عرضنا عليه الصور وبعض الوثائق التي بحوزتنا من شهادات وفاة وتقارير طبية قبل الحديث معنا. يقول الطبيب في شهادته وبعد التدقيق في الصور واستناداً لخبرة

Best Investigative Article

طبية: "إن الجثث تعرضت لكدمات وضرب بأدوات حادة، كما أن أثار التعذيب واضحة عليها،" مشيراً أنه شاهد وعاين أكثر من ألف جثة معتقل في مشفى 601 أو ما يعرف بـ مستشفى المزة العسكري.

"تتنافس أجهزة المخابرات السورية والأفرع الامنية على إبراز وحشيتها في تعذيب المعتقلين، حيث يصل في بعض الأيام عدد المدنيين الذين يقتلون تحت التعذيب إلى ما لا يقل 15 شخص يتوفون في السجون والفروع الأمنية في اليوم الواحد،" يقول الطبيب، ويضيف: "تصل هذه الجثث إلى المشافي ومن ثم يتم إصدار شهادات وفاة مغايرة لحقيقة وفاة الموقوفين، كي يتم اخفاء طريقة الوفاة الحقيقة جراء التعذيب وظروف الاعتقال، وبالتالي يتم اخفاء طريقة الوفاة والتعذيب من خلال شهادة الوفاة التي يسلم بعضها لأهالي المعتقلين."

وفي شهادة مطابقة يقول أحد الأطباء الذين عملوا في مستشفى 601 (رفض الكشف عن اسمه) خلال لقاءنا به في العاصمة الأردنية عَمان: "كان الموقوفين يأتون إلى المستشفى أحياءً ويموتون تحت التعذيب في المستشفى ايضاً. كنا نستقبل جثثاً هامدة في المستشفى كذلك." وأوضح الطبيب أن غالبية المعتقلين سواء كانوا أحياء أو جثث فارقوا الحياة لأسباب عدة أولها الفشل الكلوي الناتج عن ضرب الموقوف على منطقة الكلى، مما يسبب فشلاً وظيفيًا في عملها وبالتالي عدم قدرة الجسم على تصريف السموم.

تحققنا من صحة الصور ومقاطع الفيديو التي حصلنا عليها بالتعاون مع الخبير المتخصص هادي الخطيب، والذي يعمل مع الأرشيف السوري على التحقق الرقمي والتحليل مفتوح المصدر منذ عام 2011، في جمع البيانات والتحقق منها والتحقيق فيها كدليل على انتهاكات حقوق الإنسان. أكد الخطيب الذي يمتلك خبرة في توثيق هذا النوع من البيانات المتعلقة بالوضع في سوريا، أن الصور التي بحوزتنا صحيحة وتعود إلى مواقع عسكرية في عدة مناطق بسوريا، وخاصة تلك الملتقطة في مرأب السيارات (واحدة من صور قيصر المسربة) وذلك عن طريق مقارنة النقاط المرجعية (المباني وتضاريس الجبال والشاحنات والسيارة البيضاء) مع صور القمر الصناعي من Google Earth، وDigitalGlobe، وكذلك من خلال مطابقتها مع الخرائط الجغرافية والعلامات الأرضية.

كما تحققنا من الصور المسربة من خلال الأزياء العسكرية وبيانات وهويات المجندين الذين ظهروا في الصور، وهم عناصر لدى قوات النظام السوري في المستشفى العسكري بالمزة، أو ما يعرف بـ "مستشفى 601" ومتخصصين بنقل الجثث وتغليفها. وتمكننا كذلك من تحديد هويات شخصين من بين العناصر العسكرية التي ظهرت في الصور، والحصول على بياناتهم كاملة، وهم مجند (ر.أ) من مدينة حمص، ومتطوع (م.أ) من مدينة حلب، وكلاهما يعملان ضمن قوات النظام السوري لصالح مستشفي المزة العسكري.

أين ذهبت الجثث؟

لمعرفة مصير الجثث التي ظهرت في الصور المسربة، التقينا في العاصمة السويدية ستوكهولم، بطبيب برتبة عميد، خدم في وقت سابق في مستشفى تشرين العسكري. رفض الطبيب الظهور أمام الكاميرا أو الكشف عن اسمه خوفاً على حياته، لكنه كشف لنا عن آلية التخلص من جثث المعتقلين الذين يلقون حتفهم في المعتقلات: "كان يتم تكديس الجثث الواردة إلى المستشفى من مقار الاحتجاز المختلفة في دمشق والمدن القريبة داخل برادات. بعد ذلك يتم نقلها إلى غرف بجانب المستشفيات وثم تُحمل في سيارات إلى مقابر جماعية في إحدى القطع العسكرية بمنطقة

Best Investigative Article

تسمى (نجها) قرب ما يسمى حقل الرمي جنوب دمشق، إضافة لمقابر قرب مطار الضمير العسكري وقرب مقرات الفرقة الرابعة بالعاصمة دمشق الواقعة بين جبل قاسيون و مدينة قدسيا."

وبحسب شهادة "قيصر" فإن كل جثة مُرّقمة يعاينها طبيب شرعي، ثم تترك في العراء عرضة للقوارض والحشرات. وبعد أن يتزايد عدد الجثث بما يتجاوز المائتين أو الثلاثمائة، يتم جمعها وأخذها إلى أماكن مجهولة. وفي شهادة مطابقة حصلنا عليها من طبيب كان يعمل في إحدى هذه المستشفيات العسكرية بدمشق، أكد أن الطبيب الشرعي يقوم بـ "تفريز الجثث" أي تصنيفها وفق نسق محدد، ويأمر بتعبئة بعضها في أكياس وتحميلها في السيارات فوق بعضها.

تؤكد عدة شهادات متطابقة لكوادر طبية عملت في المستشفيات العسكرية إلى أن الجثث التي تصل إلى المشفى من كافة الأفرع الأمنية في دمشق، يتم تجميعها وتكديسها في حافلات تقع داخل مستشفى تشرين العسكري أو مستشفى 601 إلى أن يقوم الطبيب الشرعي بالكشف عليها وتسجيل تقرير طبي، يؤكد بموجبه أن صاحب الجثة قد فارق الحياة نتيجة جلطة دماغية، أو سكتة قلبية، ويقوم الطبيب بعد ذلك بكتابة رقم الجثة على جبين المتوفي أو صدره، وتحته رقم الفرع.

وقال ستيوارت جونز، القائم بأعمال مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأدنى في مايو مايو 2017 أن الحكومة السورية اقامت_محرقة للجثث للتخلص من السجناء في سجن صيدنايا. وقال جونز في تصريحات صحفية أن مسؤولين أمريكيين يعتقدون أن المحرقة يمكن أن تستخدم في التخلص من الجثث بسجن صيدنايا، وعرض خلال الإفادة الصحفية صوراً التقطت من الجو لما قال إنها محرقة.

ويقول حقوقيون"أنَّ النظام السوري مارس التعذيب عبر عدة مؤسسات وفي إطار واسع، وهذا يُشكل خرقاً صارخاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان، ويرقى إلى الجرائم ضد الإنسانية. وعلى اعتبار أنها مورست بعد بدء النِّزاع المسلح الغير دولي فهي تُشكل خرقاً واضحًا للقانون الدولي الإنساني، وترقى إلى جرائم الحرب. ويُعد التعذيب جريمة بموجب القانون الدولي، ولا يمكن تبريره في أي ظروف، وتشكل ممارسته بانتظام جريمة ضد الإنسانية بحسب اتفاقية مناهضة التعذيب. وتشير تقارير لمنظمات حقوقية سورية ودولية إلى انتهاج أجهزة الأمن السورية أساليب تعذيب عديدة وغيرها من أشكال المعاملة السيئة والمهينة داخل مقار الاحتجاز والتحقيق، بما في ذلك: الضرب باستخدام الأسلاك والسياط والعصي والمواسير بما في ذلك على باطن القدمين، تعليق الضحية أو الشبح، الصعق بالكهرباء، الإعدام الوهمي، انتزاع الأظافر، واستخدام الأحماض لحرق الجلد والجسد.

من ناحيته، ينفي النظام السوري صحة التقارير الدولية والمحلية، بشأن انتهاكات حقوق الإنسان في سورية ومن ضمنها ممارسات التعذيب وقتل المعتقلين. ولكن شهادات المعتقلين السابقين وعائلات الضحايا وآلاف الصور ومقاطع الفيديو المنشورة على الإنترنت تدحض الرواية الرسمية في هذا الشأن. ويرى خبراء ومطلعين أن توثيق النظام لجثامين الأشخاص المقتولين بوساطة الصور تؤكد مدى حاجته إلى هذه الصور للتأكد من تنفيذ الأجهزة الأمنية للقرارات الصادرة بحق الأشخاص المقتولين في المعتقلات، وهو ما يعني تورط سلطات أعلى من العناصر العسكرية المسؤولة عن تنفيذ هذه العمليات في إصدار الأوامر بانتهاج هذه السياسات. كما أشار مختصون جنائيون أن الصور المسربة والشهادات الطبية التي بحوزتنا هي مؤشر قوي على حقيقة أن القتل قد جرى بصورة ممنهجة ومنظمة،

Best Investigative Article

بموجب أوامر صادرة عن القيادة العليا للنظام السوري، وليس مجرد مخالفات فردية لقادة عسكريين ميدانيين في بعض مقار التحقيق والاحتجاز، ما يُهدد قيادات سياسية وعسكرية بالوقوع تحت طائلة القانون الدولي.

يقول المحامي إبراهيم القاسم، أحد الأعضاء المؤسسين لمجموعة ملفات قيصر، ومن فريق المركز الأوروبي للحقوق الدستورية وحقوق الإنسان، والمختص بالتقاضي الاستراتيجي في العالم ومن هذه القضايا، القضايا الخاصة بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في سوريا: "حالياً لا يمكن اللجوء إلى الملاحقة القضائية أمام المحاكم السورية وذلك بسبب قصور التشريعات السورية، فهي لا تتضمن أي نص قانوني يتحدث عن جرائم الحرب أو الجرائم ضد الإنسانية، ناهيك عن أن الكوادر القضائية ليس لديها الخبرة الكافي في هذا النوع من الجرائم. من المستبعد كلياً أن يقوم مرتكب الانتهاكات الأكبر –حكومة النظام السوري- بمحاسبة نفسه، وهو الذي حصن نفسه بالدستور السوري والعديد من التشريعات والقوانين التي تضمن الإفلات من العقاب، لرأس النظام وأفراد المخابرات والأمن ومن يتعاون معهم."

ويضيف القاسم: "لا يمكننا اللجوء إلى المحكمة الجنائية الدولية ، لأن سوريا غير منضمة لنظام روما الأساسي الخاص بهذه المحكمة، وبالتالي يجب أن تتم إحالة الملف السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية عن طريق مجلس الأمن الدولي، وهذا لن يتم على الأقل حالياً بسبب الفيتو الروسي والصيني، اللذان سيكونان أيضاً العائق الأساسي في حال تم الحديث عن إحداث محكمة دولية خاصة بسوريا."

واختتم القاسم حديثه بالقول: "بناء على ما تقدم يبقى الخيار الأمثل والوحيد هو اللجوء إلى المحاكم الوطنية ذات الاختصاص القضائي العالمي الشامل، والذي بموجبه يجب على الدول أن تلاحق مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية في الدول التي لم يتم محاسبة مرتكبي هذه الجرائم بموجب قوانين بلادهم. تم تضييق نطاق هذا الاختصاص في العديد من الدول كإسبانيا وبلجيكا والمملكة المتحدة وغيرها من الدول بعد القضية ضد بعد المسؤولين الإسرائيليين، واشترطت دول أخرى وجود الضحية والجاني على أراضيها أو أحدهما على الأقل لمحاسبة المجرمين." وأوضح: "وفيما يتعلق بالحالة السورية فقد تمت إقامة عدة دعاوى ضد مرتكبي هذه الانتهاكات في سوريا، وذلك أمام القضاء الألماني والنمساوي والفرنسي والإسباني والسويدي، حسب شروط كل دولة لتفعيل هذا الاختصاص العالمي. وتبقى ألمانيا وبضعة دول أخرى هي الخيار الأمثل لتفعيل هذا الاختصاص، حيث أنها لا تشترط ان يكون الجاني او الضحية من مواطنيها ولا أن تكون الجريمة قد وقعت على أراضيها، او حتى لا يشترط تواجدهم على أراضيها."

قبل أسبوع من نشر التحقيق أصدرت اللجنة الدولية للتحقيق بشأن سوريا تقريرًا خلصت فيه إلى أن آلاف الوفيات لمعتقلين داخل سجون النظام السوري، لم تكن طبيعية. وأضافت اللجة التابعة للأمم المتحدة في التقرير أنه "وبعد سنوات من الصمت، أصدر النظام السوري في وقت سابق هذا العام، أسماء أعداد كبيرة من المعتقلين الذين زعم أنهم توفوا، ومات أغلبهم في الفترة من 2011 إلى 2014." وقالت اللجنة الدولية للتحقيق: "من المعتقد أن أغلب الوفيات قيد الاعتقال وقعت في مراكز اعتقال تديرها أجهزة المخابرات أو الجيش السوري، لكن اللجنة لم توثق أي واقعة جرى فيها تسليم الجثامين أو المتعلقات الشخصية للمتوفين." وتابعت اللجنة، أنه في كل الحالات تقريباً أشارت شهادات وفاة السجناء التي سلمت لأسرهم إلى أن سبب الوفاة هو "أزمة قلبية" أو "جلطة." وتابعت اللجنة في تقريرها إنه "من حق الأسر معرفة الحقيقة عن وفاة أقاربها والتمكن من تسلم رفاتهم."

Best Investigative Article

Forging Death: The Syrian Regime Conceals its War Crimes

Ali Al-Ibrahim – Syria
VICE Arabia
9 December 2018

A year and a half ago, we met with a group of families whose loved ones died under torture in Syria's prisons and security branches. At the time, these families entered into a dispute over the location and date of a video that we obtained from a military hospital in the central city of Homs. The recording shows a detainee being held in the hospital, beaten, blindfolded, handcuffed and shackled to the bed by his arms and feet. As we presented this video to the group, a man in his 70's put his palm to his face and ran it over his hair, immediately ending the dispute that lasted for more than half an hour by saying: "This is my nephew. They told us of his death months after his arrest." The detainee in the video was reported to have died of natural causes, but it was the first time his family saw evidence of beating and torture on his body; a body that was never return to them.

We met this group during the investigation on the photographs of victims which had been leaked by Syrian soldiers who had broken away from the regime. He tracked down the photographers, interviewed families of detainees and verified the images, videos and other documents.

The precise numbers vary, but Human Rights Watch estimates up to 13,000 detainees have died out of a total of 80,000 since 2011 .The Syrian Regime claims all 13,000 causes of death are due to natural causes, while survivors and families of victims say that they are victims of torture and inhuman conditions. During our work we obtained dozens of photographs, documents and testimonies confirming the death of a number of detainees due to torture, despite the fact that their deaths were recorded in the official documents of military hospitals and civil conditions as natural deaths for reasons such as cardiac arrest, and respiratory failure.

We received 14 death certificates from personal acquaintances issued by military hospitals. The victims range in age from 22 to 45 years old, all of whom were detained in the Syrian Regime's prisons. We interviewed their families, in addition to medical and military sources in the Syrian regime, past and present, as well as human rights activists inside and outside Syria, and we have also received documents, photographs and video clips that we will not be able to show for the personal safety of our sources.

We adopted a survey methodology by comparing buildings and terrain using satellite images from Google Earth and DigitalGlobe based on photographs of dead victims that were leaked by Syrian soldiers who broke away from the regime. As we searched for their identities and investigated the circumstances of their deaths, we discovered that the Syrian regime's approach to death by torture was systematic; our investigation took us to six Syrian cities only to uncover the regime's deliberate approach to abduction and torture and concealment of evidence.

Best Investigative Article

Rehab Al-Alawi is a young Syrian woman in her 20's, her photograph was the only one published of a woman among a number of photos leaked by a military photographer who broke away from the regime and is code-named "Caesar". The image of Rehab is a dead body lying on the ground of a parking lot surrounded by dozens of pale, slim, mutilated bodies whose features that are difficult to identify after years of detention and torture.

On the 21st of September 2013, the sun rose, its rays revealed what was secretly in the cells of the Syrian Regime's' prisons. More than 53,000 photographs of detainee bodies leaked by "Caesar", a former sergeant working for the Ministry of Defense. He was appointed to photograph crime and accident scenes for the military police, but ever since the outbreak of the Syrian revolution in mid-March 2011, he was appointed to document and take photographs of civilian bodies that were victims of torture and murder by members of the Syrian regime.

Through the leaked photos, Rehab's family was informed that the body of their daughter had become just another number after she was arrested on the 17th of January 2013 by the **"Raid & Storm Unit"**, a special unit that belonged to the military police. She was charged with "kidnapping and killing a Syrian regime officer". After her arrest, her family tried to discover her whereabouts through personal acquaintances and officials in the Syrian government, to only find months later that she died of heart failure. The family never received the body, but six months later the family identified her through the leaked images, images that revealed the number 2935 on her forehead belonging to Branch 215.

The lifeless body of Rehab - leaked by "Caesar"

Rehab's dramatic story isn't the only one from Syria's prisons. We collected 14 documents and death certificates from the family of detainees issued from military hospitals in Syria in several provinces (Damascus, Homs, Aleppo, Daraa, Idlib, and Deir al-Zour). The certificates only state the cause of death as "cardiac arrest", "respiratory failure" and "myocardial infarction" - also known as a heart attack. But according to the testimonies of the parents and former detainees who lived in the prisons, these 14 people died a gruesome death.

How do the detainees die?

"The majority of those that die in Syrian prisons and detention centers are young adults, and the causes of death mentioned by death certificates and medical reports usually do not usually lead to the death of young adults." states the Minister of Health at the Syrian Interim Government Firas Al-Jundi, adding, "The Syrian regime and its medical and security institutions issue certificates that say that the cause of death is cardiac arrest, or respiratory failure or a heart attack, but most of the detainees are young adults, and it's unusual for them to die of heart failure. What we know is that detainees die as a result of malnutrition, medical neglect and torture that they are exposed to in Syrian prisons and security detention centers."

Best Investigative Article

"Rehab was tortured several times at the security facility and her cause of death was torture." claims Hanadi Al Hussein, a former detainee who spent three weeks at the facility. At the beginning of 2017, The Committee on Justice and International Accountability, which includes an independent group of legal experts, smuggled over 700,000 pages of detailed evidence of torture from the Syrian intelligence and security archives through a secret network.

The families of the detainees identified the stacked and splayed bodies in Caesar's images from their faces and distinctive signs on their bodies. We followed the trail of dozens of pictures and met with their families, including the photo of the Dr. Ayham Ghazul, who was killed under torture on November 9, 2012, four days after his arrest from Damascus University campus.

In order to prove that these detainees did not die from natural causes, we collected 14 death certificates of detainees from military branches and hospitals. We presented these military death certificates to the families who had only received a statement from the civil registry that only stated time and location of death but not the cause. We also received photographs of the bodies of the victims from Caesar's leaks and presented them to a defected military forensic doctor. These certificates were then corroborated by former detainees, defectors from the Syrian regime, former and current doctors and officers who work in those security branches, hospitals and prisons. They all confirmed that the detainees died as a result of torture or conditions of detention in prisons or security branches.

Marks on the Corpses

We met with Maryam Al-Barrak, Ayham's mother, in Berlin, to recount the details of her son's arrest. Clutching his photograph, the sorrow apparent on her face, "My son was arrested in the Faculty of Dentistry at Damascus University, where he supervised the students in their third and fourth years as they prepared for their masters thesis. As he was walking down the steps of the lecture hall with his student, two young students from the so-called "Union of Syrian Students" arrested him, she recounts, "He dragged him to the detention room, an administrative room in the Faculty of Medicine, which contained tools they could torture him with. They tied his hands and began beating him on his stomach and head, they removed his fingernails from his feet and took him to an undisclosed location."

A student from the Faculty of Arts told the family that Ayham was taken and he was witness to what happened to him, Al Barrak states, "He told us that Ayham had lost consciousness, so they poured boiling water on him, then a security car arrived that belonged to the "Raid & Storm Unit" Branch 215 and took him.

According to his lawyer, August 2014 Caesar testified before US Congress, and said, "I did not witness any of this before. Before the revolution the regime's men tortured detainees for information, but today they do it for the sake of murder. I saw marks left by burning candles, and once the round mark of a stove - the sort you use to heat tea- that had burned someone's face and hair. Some people had deep cuts, some had their eyes gouged out, their teeth broken, you could see the traces of lashes with

those cables you use to start cars. There were wounds full of pus, as if they'd been left untreated for a long time and had got infected. Sometimes the bodies were covered with blood that looked fresh. It was clear they had died very recently."

Dr. Abdel Tawab Shahrour, Former Head of Forensic Medicine in Aleppo, who defected from the Syrian regime at the end of 2013 and currently resides in Germany, confirmed the same details. He spoke to us about the bodies that were sent to him from the security branches and prisons, saying: "The bodies of detainees reach us from prisons and security branches with marks of torture, including those who reach us after being shot or stabbed, but the officers present ask the doctor to write an alternative medical report that the death of the detainee was normal, such as "myocardial infarction" or "cardiac arrest or respiratory failure".

215 is a security branch affiliated with the Military Intelligence Services - also known as the "Raid & Storm Unit" and is located in Kafr Sousa in the capital, Damascus. Several testimonies of survivors of detention in Branch 215 reported daily incidents of death due to torture, some even amounting to 25 deaths in a single day. This facility had the highest daily deaths of all the military branches in Syria.

"I spent a year and a half, I could not believe what was said, was he actually martyred or not? Where was his body? Where was he buried?" she concluded. She was then able to get a death certificate stating that he died of "cardiac arrest and respiratory failure".

The mother of the doctor provided us with the death certificate she received, showing that the doctor, Ayham Ghazoul, died of a "cardiac arrest" while the images leaked by Caesar showed a dead body with the number 320 on his forehead at branch 215 with obvious torture marks all over his body. Military hospitals, however, stopped giving the families of the dead any documentation of their deaths inside military detention centers or hospitals in 2013, up until June of last year, and they have been doing so sporadically ever since. Ayham's story along with many others opens the door to the question: "Why are the death certificates stating a different cause of death?"

The Syrian regime has now handed over hundreds of documents and medical death certificates over the past eight weeks due to pressure from families and human rights organizations according to Marwan Al-Ash, Secretary of the Syrian Committee for Detainees and Detainees - an independent NGO working to document cases of detention, as well as campaigning for their release and working to provide their families with the support needed, says, "The Syrian Regime handed over death certificates to the families of the detainees stating the cause of death was a heart attack, which is in contradiction to the method of their real death, in an attempt to hide the fact that the death of the individual and collective was done under the torture of the Syrian regime. They obscured the characteristics of the crime and the individual's collective murder under torture by the Syrian regime in an attempt to obliterate all evidence and proof of the existence of torture in prisons. "

Best Investigative Article

At the end of July 2018, the Syrian government published the names of 1000 civilians who died in the regime's prisons. We spoke to six families who chose to remain anonymous due to the fact that they still live in Darya, a city still under regime control. They all confirmed that they had received death certificates of their family members that had been detained but those certificates contained no other details other than the detainee name and the date of death. Bassam Al-Ahmad, Director of Syrians for Truth and Justice, a human rights organization, considers this an attempt by institutions inside the Syrian regime to obliterate and conceal any evidence of the death of detainees inside military branches, because this could lead to future prosecution of officials in the judicial system.

From Detainee to Dead

On June 2017, the provincial civil affairs departments started to register the detainees who died in the regime's prisons as dead in official death certificates and asked their relatives to come to receive them. In Western Ghouta, in a town known as Muadamiyat al-Sham, a list was published by the Civil Affairs Department of 165 civilians that died in the regime's prisons, out of a total of 700 that were held. The list included 40 women. In the city of Hama in central Syria, the Department of Civil Affairs received at the beginning of October a list of 120 detainees that had died in the regime's prisons from the regime itself, while the regime's intelligence and lists of names of victims added that the cause of death was an "acute heart attack."

In Al-Hasakah, east of Syria, a list of some 500 prisoners who died in the prisons of the capital, Damascus, also arrived at the Civil Affairs Department after they had been transferred to the capital.

In one of the Turkish refugee camps on the border with Syria, Fahed Al-Hamid, a defected Syrian officer who had worked at one the security branches smuggled out the documents that we had been looking for, after successive attempts and contacts, agreed to reveal lists of 131 detainees who he says were killed under torture in " Mezzeh Military Hospital "or "Hospital 601", Harasta Hospital, Tishreen Military Hospital and Al-Mowasat Hospital. He claims these hospitals in Damascus issued death certificates that differ from how the detainees died because all the reports state that the detainees died as a result of natural causes such as "chest pain or heart failure," the dissident officer says.

Yousef Al-Azma Hospital or Al-Mezzeh Military Hospital or "Hospital 601" are all the same name for what is known as the most notorious slaughterhouse in Damascus, according to a description of human rights activists and former detainees. The hospital is which is administratively run by the Ministry of Defense. Military patients are transferred there as well as sick detainees that have suffered from torture, or those that have chronic diseases as a result of being kept in bad conditions at the security facilities. Bodies were stored there of people that had died of torture…

When detainees suffer from chronic pain due to torture at the security branches, they are then transferred to Tishreen Military Hospital. Testimonies from several doctors, military dissidents and human rights activists would say that a detainee from the moment of his entry and exit from Tishreen

Hospital is subjected to physical violations, and systematic torture that ultimately leads to the death of the detainee.

We received medical reports from military hospitals signed and sealed by the medical staff, stating that the detainees had died in the hospital as a result of a heart attack, in contrast to the photographs of victim's bodies and previous testimonies.

Human slaughterhouses

A report by the Syrian Human Rights Network reveals figures on the number of detainees and disappeared persons in addition to those who died in Syrian prisons, where a report of the network documented the killing of 1,197 civilians in Syria due to torture between March 2011 and June 2018. According to the report, And 59 women, while at least 121,829 people have been in arbitrary detention or enforced disappearance since March 2011, about 87 percent of whom are in the system and are likely to be entitled to "the fate of thousands of notaries as arbitrary detention or enforced disappearance have been killed under torture and in prisons and security branches."

Of these victims, Abdul Rahman Kamoun, a man in his 40's from the city of Darya, was arrested on December 31, 2012 at a checkpoint near the city of Mouadamiya run by the Fourth Armored Division, an elite division of the army commanded by the brother of Syrian President Bashar al-Assad. "I have not heard any news of my husband at all," said Abdul Rahman's wife. "The news began to trickle in in early February 2014 from former detainees who reported that he died under torture at Mezzeh Military Airport." Two months later, his mother was able to review documents at the military police headquarters in Qabun, where they informed her of the death but without any documents or evidence. It wasn't until October 2014, when we were able to obtain his personal belongings and a paper signed by Tishreen Military Hospital, where he was being held at the end of his life, stating he died of "cardiac arrest and respiratory failure".

Human Rights Watch investigated the conditions of security branches in Damascus following the leak of images. They said that the largest number of photographs taken by Cesear were taken at the detention centers of the following five security branches, all located in Damascus and managed by the Syrian Military Intelligence Division, including the notorious Section 215, The branch of the Military Intelligence; the Air Intelligence Branch in Damascus; and Branch 235 of the Military Intelligence, also known as the Palestine Branch.

One of the former detainees told us about the details of the horrific beatings of detainees in the prisons and the Syrian security branches, including the Palestine Branch, the Mezzeh Prison and Sednaya Prison. "We heard terrifying sounds from sunset until 12am. We heard shouting and screaming coming from below us. These sounds were not normal. It was as if they were being slaughtered alive."

Best Investigative Article

A Verbal Notification

A doctor, Mohammed Zakaria Al-Nidaf, 52, a resident of the city of Al-Kiswa in rural Damascus, was arrested with his family in early 2014 on charges of engaging in opposition activity. His wife was released after six months of detention after an exchange deal with a prisoner A year after his arrest, the doctor's wife's phone rang and, in a low voice, the caller told the lady that her husband's body was among the leaked images. It's undeniable from the leaked picture that the husband died under torture and appears to have visible evidence and bruising on the body. His family were verbally notified by Hospital 601 stating that he died of "cardiac arrest and heart failure".

In Eastern Syria, the family of football player Captain Mahmoud Al-Ali, a right-wing player in Syria's former team, received a report from the civil registry in Al-Hasakah province on the death of their son. The family of the player confirmed that her son Mahmoud was arrested in the capital Damascus on October 8, 2014, by the State Security Branch on the basis of a security report, and received the news of his death through verbal notification from the civil registry.

The Syrian Sports Organization of the Syrian Opposition documented [SOURCE] more than 390 Syrian abducted athletes from the beginning of the revolution in Syria until the end of November 2016. Among those who have been detained are Syria's cycling champion Ahmed Lahlah, basketball players Wael Walid Kani, another basketball player in Al-Karama Club and the army Rodin Ajak, and the country's wrestling hero Malik Khalil Haj Hamad.

In the town of Khirbet Ghazaleh in Daraa province, south of Syria, Farouk Mohammed Abdul Rahman Al-Amour, a man in his 60's, was arrested from his home when the town was stormed by security forces in 2012. According to his wife, they received a death certificate and a medical report on 17 November 2013 from Tishreen Military Hospital.

Yamen Oud from Deir al-Zour, Ayman Nazih Arman from al-Raqqa and Khaled Mu'ahi al-Raji from the countryside of Aleppo are among the dozens that were buried in a medical report confirming that the person died of a stroke or a heart attack. The hospital personnel then writes the number of the body on the deceased's brow or chest, and below it the number of the branch.

We spoke to the family of Yamen Oud over Skype and they told us that they saw the body of their son with signs of torture and knife stabs in the chest area in a leaked photograph. "Yaman died as a result of torture. Tishreen Military Hospital stated that the cause of death was cardiac arrest and respiratory failure but testimonies from their relatives during interviews with the reporter confirmed that their children had been "killed in the Syrian regime's prisons under torture," according to the testimonies of former detainees who were with him in the same detention camp.

Best Investigative Article

Caesar Family Association

The certificates we obtained corresponds to statements we received during interviews

To verify the authenticity of the pictures, we contacted a forensic doctor who served in a military hospital in Damascus for more than 14 years as a Lieutenant Colonel before he escaped two years ago due to the pressures he was subjected to at work to register the deaths of detainees as natural deaths. The doctor refused to talk to us several times for fear of what he described as "security reasons related to his fate," but after repeated attempts and after we presented him with the pictures and the death certificates he agreed to talk to us.

"The bodies were bruised and beaten with sharp objects, and the effects of torture are clear; he suffered during his time there," the doctor told us he saw and examined, "More than 1,000 bodies of detainees in the 601 Hospital or Mezzeh Military Hospital with similar effects" and that he was forced to register their deaths as natural causes.

The doctor also added that the security services and the Syrian security services are competing to show their brutality in torturing the detainees. On some days, the number of civilians killed under torture would be at least 15 people per day.

In another testimony, one of the doctors we met in Amman, Jordan, said at the end of last year: "The detainees were transferred to Hospital 601, and Tishreen Military Hospital, some of them holding onto dear life, but then died under torture in the hospital as military officers would interrogate them on the hospital bed." He clarified, "The majority of those who did not die straight away died for other reasons, such as renal failure resulting from beating the detainee violently and repeatedly in the kidney area, causing dysfunction in the organ and thus the inability of the body to discharge toxins.The detainees would remain blindfolded, completely naked, and handcuffed to the bed."

We sought the technical expertise of Hadi Al-Khatib, who specializes in digital verification and open source analysis. We confirmed with Khatib that the pictures and videos are real and take place in military sites in several areas of Syria, especially those in the car park during the collection of corpses by comparing reference points such as buildings, mountain terrains, trucks and the white car with satellite images from Google Earth, DigitalGlobe.

We also verified the leaked images through military uniforms and the identities of the recruits who appeared in the pictures. They are members of the Syrian regime forces at the Al-Mezzeh Military Hospital, also known as Hospital 601, which specializes in transporting and packing the corpses. We were also able to identify the identities of two of military personnel that appeared in the pictures, and obtained their names in full. A conscript (R.A) from Homs, and a volunteer from the city of Aleppo, both of which are working for the Syrian Regime.

Best Investigative Article

How are the bodies disposed of?

We met an ex-brigadier of the regime who had served at Tishreen in the Swedish capital of Stockholm. The brigadier wishes to remain anonymous for fear of his life. He told us that after corpses were piled into refrigerators, they were then transported in refrigerated cars to the mass graves that were located in many locations, "Najha" south of Damascus and Al-Dumayr Military Airport.

According to "Caesar"'s statement at members of the House of Foreign Affairs Committee, "Every numbered body is examined by a forensic doctor and then left in the open exposed to rodents and insects. After more than two hundred or three hundred bodies have been piled up, they are then taken to unknown places". In a similar testimony we obtained from a doctor who worked in one of these military hospitals in Damascus, he confirmed that the forensic surgeon was "mummifying the bodies", which is classified according to a specific pattern , and ordering them to be packed in bags and loaded in cars on top of each other.

Stuart Jones, former Acting US Assistant Secretary of State for the Near Eastern Affairs, publicly said on on May 15, 2017 that the Syrian government was using a crematorium to get rid of prisoners' bodies in Sednaya prison.

Jones said US officials believe the crematorium could be used to get rid of the bodies in Sednaya prison, where the Assad government is believed to have ordered mass executions of thousands of prisoners during the war. "Credible sources have believed that many of the bodies had been disposed of in mass graves." Jones told reporters in a press statement, "We believe now that the Syrian regime has installed a crematorium in the Sednaya prison complex, which could dispose of detainees' remains with little evidence."

"The Syrian regime has practiced torture through a number of institutions and in a broad framework. This is a flagrant violation of international human rights law and is tantamount to crimes against humanity. It is considered to have been practiced after the start of the non-international armed conflict; they constitute a flagrant violation of international humanitarian law and rise in war crimes. "Says Ali Rashid al-Hussein, President of the Free Syrian Lawyers' Association.

Due to security restrictions and the military tightening their grip on the prison, no journalist, human rights group or even the families of the detainees are allowed to enter Sednaya Military Prison. But we took pictures via satellite showing the prison's location from space.

The United Nations defines torture as a crime under international law and that it can not be justified under any circumstances; its systematic use constitutes a crime against humanity. According to the United Nations Convention Against Torture (UNCAT), torture constitutes a grave violation of international human rights standards.

Best Investigative Article

Reports of Syrian and international human rights organizations document the existence of dozens of torture cases and other forms of ill-treatment by the Syrian regime, including reports such as "If the Dead Could Speak" and "Torture Archipelago" of Human Rights Watch and "Holocaust Illustrated" from the Syrian Network for Human Rights, and the report "It breaks the Human" for Amnesty International.

Sick Patients under Torture

The Syrian Regime denies the validity of international and domestic reports on human rights violations in Syria, including torture and deliberate mass murder of detainees. The findings of the various investigation teams refute the systematic denial of torture and the killing of prisoners held in prisons and interrogation centers, and confirm the reliability of the testimony of Caesar and the importance of the information he has provided.

Lawyer Ibrahim Al-Kasim, Founder of the Ceasar Files Group, and one of the world's leading experts on strategic litigation, told us." Currently, there is no recourse to prosecution before the Syrian courts because of the lack of Syrian legislation. It does not contain any legal provision that speaks of war crimes or crimes against humanity, let alone the judicial personnel, lawyers, forensic doctors and criminal experts do not have sufficient experience in this type of crime. Above all, it is highly unlikely that the biggest perpetrator of the violations - the Syrian Regime - will hold itself accountable, because it has protected itself with its own constitution and many other laws and regulations guaranteeing impunity for the head of the regime, intelligence and security personnel and those cooperating with them."

He adds, "We can't resort to the International Criminal Court (ICC) because Syria is not bound by the Rome Statute of this Court. Therefore, the Syrian file must be referred to the ICC through the UN Security Council. This will not happen because of the Russian and Chinese veto, which will also be the main obstacle in the event of talking about the creation of an International Tribunal for Syria." (Russia and China together have vetoed numerous UN Security Resolutions on sanctions against Syria).

He concludes there might be a solution to hold those accountable "Based on the above, the only option is to resort to national courts with universal jurisdiction, whereby states must prosecute perpetrators of war crimes in countries where perpetrators are not held accountable under the laws of their country. This has been narrowed in many countries such as Spain, Belgium, the United Kingdom and other countries after the prosecution against Israeli officials, such as Ariel Sharon and ex-Israeli Foreign Minister Tzipi Livni. The states require the presence of the victim and the offender on its territory or at least one of them to hold criminals accountable."

Several cases have been initiated against the perpetrators of these violations in Syria before the German, Austrian, French, Spanish and Swedish courts. Germany is usually simplest option for

activating the jurisdiction, since they do not require that the offender or victim to be a citizen or present in the country or that the crime has occurred on its territory.

During the last two week of our investigation, U.N. war crimes investigators called on Syria to tell families what happened to their relatives who disappeared and provide the medical records and remains of those who died or were executed in custody.

No progress can be made towards a lasting peace to end the nearly eight-year-old war without justice, the International Commission of Inquiry on Syria said. After years of government silence, Syrian authorities this year released "thousands or tens of thousands" of names of detainees alleged to have died, mostly between 2011 and 2014, it said in a report released before delivery to the U.N. Security Council.

"Most custodial deaths are thought to have occurred in places of detention run by Syrian intelligence or military agencies. The Commission has not documented any instance, however, where bodies or personal belongings of the deceased were returned," it said.

In nearly every case, death certificates for prisoners that were provided to families recorded the cause of death as a "heart attack" or "stroke", the independent panel led by Paulo Pinheiro said.

Families had the right to know the truth about their loved one's deaths and be able to retrieve their remains, it said.